# اقتصاد

## محام يبيع عقارين في درعا بقرار حكم قطعي والمالك آخر من يعلم

| درعا - الوطن

تكشفت مؤخراً خيوط قضية تلاعب بنقل ملكية بموجب قرار حكم مبرم صادر عن القضاء المختص وذلك لعقارين في منطقة عالقين بمحافظة درعا الأول رقمه ٩١٠ بمساحة ١٣,١٨٢ دونماً والثاني رقمه ٩٢٠ بمساحة ٢٠,٧٤٠ دونماً ويرجح أنهما على اوتستراد دمشق- درعا أي في موقع حيوي أسعاره عالية جداً لكونه عادة ما يوظف لغايات استثمارية كإقامة منشآت صناعية أو غيرها، وعلمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن أحد المحامين جرى توكيله من أحد الأشخاص لينوب عنه في بيع العقارين المذكورين وبالفعل تقاضى الأتعاب وبدأ بالإجراءات اللازمة في القضاء كوكيل قانوني وتبلغ من محام ثاني وكيل عن الشاري المفترض للحضور إلى المحكمة من أجل أن يقر بالبيع عن موكله وتم ذلك بالفعل ليليه كإجراء قانوني صدور حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية وقابل للتنفيذ وجرى التنفيذ على الصحيفة العقارية بدائرة عقارات الصنمين المعنية، لكن المحامي الذي أقر بالبيع اكتشف على ما يبدو بناء على معلومات وصلته من طرف المالك الحقيقي أنه لم يبع أحداً ولم يوكل أحداً بذلك وأن هناك حالة تلاعب حدثت مما دفعه على الفور لإقامة دعوى على الأشخاص الذين أقر لهم بالبيع ووضع إشارة حجز احتياطي وإشارة دعوى على العقارين لمصلحة المالك الحقيقي السابق وأبلغ المحكمة أنه تعرض للخداع، ووفقاً للمصادر نفسها أن اللعبة بدأت عند تنظيم الوكالة لدى نقابة محامي الصنمين أما بحضور شخص معه هوية مزورة لم يتنبه لها منظم الوكالات أو أنه تواطأ في تنظيمها بالتعاون مع الأشخاص الذين ادعوا بشرائهم العقارين وفي الحالتين نظمت وكالة غير صحيحة ومن دون علم المالك أدت إلى إجراءات جميعها بنيت على خطأ وأدت لقرار حكم مبرم نقل الملكية لآخرين.

وبالطلب من دائرة عقارات الصنمين إيضاح إجراءاتها حيال الموضوع ذكرت مصادرها أن مكتب التوثيق العقاري لديها قام بعمله وفقاً للأصول القانونية بتنفيذ قرار الحكم المبرم بنقل الملكية وهو قرار ملزم وواجب التنفيذ وعدم تنفيذه يعرض للمساءلة الجزائية والقانونية والدائرة لا علم لها بأي خلفيات تلاعب بعملية البيع، وأشارت المصادر أنه عندما يكون الحكم عاديا يتم اللجوء في حال الخطأ إلى طرق طعن عادية لاسيما استئناف ونقض، أما قرار الحكم المبرم المكتسب الدرجة القطعية إذا بني على غش يتم اللجوء إلى طرق الطعن الاستثنائية التي تتمثل بإعادة المحاكمة ووضع إشارة حجز ودعوى.

ما تقدم يدفع إلى وضع عدة إشارات استفهام حول مدى صحة الوكالات التي تنظم من نقابة المحامين أو من غيرها بدليل تنظيم الوكالة السابقة موضوع التلاعب الماثل أمامنا والله أعلم كم هناك منها على الشاكلة نفسها وبعضها قد يكون مر وأضاع حقوق الناس، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات احترازية لتنظيم الوكالات بشكل سليم وكذلك للتثبت من مصداقيتها لدى تداولها وخاصة ضمن الظروف الراهنة التي كثرت فيها الأحاديث عن تزوير وكالات وكذلك حدوث حالات بيع غير حقيقية لعقارات أصحابها غير موجودين.

### فساد في المدينة الجامعية بدمشق....

# أمناء مستودعات اختلسوا بأكثر من ١٥ مليوناً وما خفي كان أعظم...!!

| محمد راكان مصطفى

المال السائب يعلم السرقة، وهذا ما تعلمه أمناء المستودعات في المدينة الجامعية بدمشق، أمام غياب الرقابة على أماناتهم الوظيفية، ما سهل لهم اختلاس مبلغ يزيد على ١٥ مليون ليرة سورية عدا المواد مجهولة القيمة التي تم اختلاسها.

هذا ما كشفه التقرير التحقيقي رقم ٥/ ب. أ الذي تمت إحالته من الجهاز المركزي للرقابة المالية إلى المحامي العام في دمشق، إضافة إلى جميع المرفقات والمتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة في مستودعات مدينة باسل الأسد الجامعية.

وبناء على التقرير الذي حصلت الوطن على نسخة منه والذي أوضح مسؤولية أمين المستودع العام السابق في المدينة (م. ح) عن النقص الحاصل في مستودعه نتيجة الجرد الذي تم، ليكتشف النقص الحاصل بعد استكمال محضر الجرد من دائرة المراقبة المالية والمستودعات واستخراج الفروقات الجردية وتسعير أغلب المواد الناقصة، ليصل المبلغ إلى ما يزيد على ٨ ملايين ليرة سورية، إضافة إلى عدد من المواد الناقصة لم يتم التمكن من تسعيرها.

كما أوضح التقرير مسؤوليته عن نقص المواد مضمون العقد رقم ٢٢٥ المبرم مع الشركة العامة للمغازل والمناسج والتي تم استلامها منه حيث ظهرت هذه النواقص نتيجة جرد مستودع موجود في الوحدة ٢٠ لم يتم جرده من قبل، وتبين بأنها تعود لأمين المستودع المذكور وتم تسليمها لأمين المستودع العام الحالي (ض. ا)، وبعد الجرد والتسوية بلغت قيمة هذه النواقص مبلغ يزيد على ٦,٥ ملايين ليرة سورية وبالتالي بلغ إجمالي النقص الذي يتحمله أمين المستودع (م. ح) أكثر من ١٤,٦ مليون ليرة سورية، مع الإشارة إلى أنه يعتبر بحكم المستقيل.

كما حمل التقرير المسؤولية لأمين المستودع العام السابق (ع. ق) عن النقص الحاصل في مستودعه نتيجة الجرد حيث بلغ النقص بموجب تقرير اللجنة الخاصة بحساب الفروقات الجردية الصادر مبلغاً يزيد على ٦٠٠ ألف ليرة سورية، إلى جانب قائمة بالمواد الناقصة لم يتم التمكن من تسعيرها وبعد خصم قيمة المواد التي تم إدخالها بموجب مذكرات إدخال أصولية في عهدة كل من أميني المستودعين الفرعيين (ع. ح) و(م. ب) والبالغة قيمتها نحو ١٥٠ ألف ليرة سورية، تصبح قيمة المواد المسعرة الناقصة مبلغاً يتجاوز ٤٦٠ ألف ليرة سورية إضافة إلى عدد من المواد الناقصة لم يتم التمكن من تسعيرها وهو ما يتحمل مسؤوليته أمين المستودع العام السابق (ع. ق).

إضافة إلى مسؤولية أمين المستودع الفرعي في الوحدة ١٤ (ح. س) عن النقص الحاصل في مستودعه نتيجة للجرد الذي تم حيث بلغ النقص الحاصل أكثر من ١٧٠ ألف ليرة سورية علماً بأن المذكور موقوف جنائياً.

ومسؤولية (م. ي) العامل في دائرة الرقابة المالية والمستودعات سابقاً عن إهماله وعدم قيامه بعمله المتمثل بمراقبة مستودعات المدينة الجامعية ومتابعة استخراج النتائج الجردية من خلال تدوين الأرصدة الدفترية الأمر الذي أدى إلى ظهور النواقص في المستودعات وعدم محاسبة أمناء هذه المستودعات عن تلك النواقص والذي بلغ مجموعه أكثر من ١٥ مليون ليرة سورية، وبالتالي هو شريك معهم في تحمل قيمة هذه النواقص علماً بأن المذكور مكفوف اليد بموجب القرار رقم /١٥٢٣/ دج.

كما حمل التقرير المسؤولية لـ(س. ا) المكلف برئاسة دائرة المراقبة المالية والمستودعات في جامعة دمشق عن عدم قيامه بمتابعة عمل العامل في دائرته (م. ي) حيث إن مسؤولية تنظيم واستكمال محاضر الجرد وإعداد بطاقات المواد الخاصة هي مسؤولية العامل المختص في دائرة الرقابة المالية والمستودعات لكن يجب على رئيس دائرة الرقابة المالية والمستودعات متابعة مثل هذه الأعمال والتأكد من قيام عمال دائرته بعملهم كما يجب وحسب القوانين والأنظمة ولاسيما لناحية استخراج النتائج الجردية ومحاسبة أمناء المستودع في حال وجود نقص لديهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور مبالغ كبيرة متمثلة بقيمة المواد الناقصة والمذكورة أعلاه إلى جانب عدم التمكن من تسعير العديد من المواد نتيجة عدم تنظيم بطاقات المواد وتوقف العمل بها.

والمسؤولية لمحاسب الإدارة للنفقات (ق. أ) عن قيامه بالتوقيع على محضر جرد المستودع العام رقم بلا قبل استكماله وقبل إصدار نتائج الجرد وعدم توجيهه بضرورة استكمال المحضر أصولاً، إضافة إلى مسؤولية أعضاء لجان جرد المستودع العام في مدينة باسل الأسد الجامعية وهم ٧ أعضاء عن مخالفة نص الفقرة هـ من المادة ٣٩ لنظام المستودعات الصادر بقرار وزير المالية رقم ١١٨١ تاريخ ١٩٦٩/١٠/٤ (تستخرج اللجنة الفروق بين المواد في جدول الجرد والنتائج الفعلية للجرد سواء كانت بالزيادة أو بالنقص) الأمر الذي أدى إلى عدم محاسبة أمناء المستودعات والنقص الذي ظهر لدى كل منهم والذي تجاوز ١٥ مليوناً كما ورد أعلاه.

> إهمال في الرقابة المالية ولجان الجرد..!

### توصيات

وقد انتهى التقرير إلى عدد من المقترحات والتوصيات، بإحالة أمين المستودع (م. ح) إلى القضاء المختص بجرم اختلاس المال العام سنداً لأحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣ لعام ٢٠١٣، وإحالة (م. ي) العامل في الرقابة المالية والمستودعات إلى القضاء المختص بجرم الإهمال الذي أدى إلى الضرر بالمال العام. وإحالة كل من أميني مستودعي الفرعين (ع. ا) و(ح. س) إلى القضاء المختص بجرم الاختلاس سنداً للمادة ٣٤٩ من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩.

وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لكل من (م. ح) و(م. ي) وزوجاتهما بالتكافل والتضامن تأميناً لمبلغ ١٤,٦ مليون ليرة سورية مع الفوائد القانونية الواجبة على جانب ما سيظهر من مبالغ عند تسعير باقي المواد الناقصة، وعلى كل من (ع. ق) و(م. ي) وزوجاتهما بالتكافل والتضامن تأميناً لمبلغ قدره ٤٦٠ ألف ليرة سورية مع الفوائد القانونية الواجبة إضافة إلى ما سيظهر من مبالغ عند تسعير باقي المواد الناقصة، وعلى (ح. س) و(م. ي) وزوجاتهما بالتكافل والتضامن تأميناً لمبلغ ١٧٠ ألف ليرة مع الفوائد القانونية الواجبة.

كما اقترح التقرير صرف كل من (م. ي) و(م. ح) من الخدمة سنداً لأحكام المادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وفرض عقوبة تأخير الترفيع بحق (س. ا) لما نسب إليه من مخالفات في متن التقرير وإبعاده عن عمله وعدم تسليمه أي عمل مالي مستقبلاً، وفرض عقوبة الحسم من الأجر الشهري بنسبة ٢٪ ولمدة ستة أشهر بحق أعضاء لجان الجرد وعددهم ٦ أعضاء لما نسب لهم من مخالفات في متن التقرير وعدم تسليمهم أي عمل لجان جرد مستقبلاً.

وانتهى التقرير إلى طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام في دمشق تحريك الدعوى بحق كل من (م. ح) و(ع. ق) و(ح. س) و(م. ي) وإعلام الجهاز.

### ١٥ دورية تموين يومياً خلال رمضان

# تجار جملة «يدفعون» مخالفات باعة المفرق لعدم ذكر أسمائهم

| عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم ضبط ٢٢٠ مخالفة في أول خمسة أيام من رمضان في مختلف مناطق المحافظة أهمها ضبط ١٠٠ صندوق من مادة مربى البندورة منتهية الصلاحية في مستودع بمنطقة القزازين، كانت معدة للبيع وطرحها في الأسواق، حيث تم تنظيم ضبط فوري بالمخالفة وحجز الكميات المضبوطة وإحالة المخالفة للقضاء إضافة لإغلاق المحل إدارياً وختمه بالشمع الأحمر، في حين توزعت معظم المخالفات الأخرى على البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم تداول الفواتير النظامية، إضافة لضبطين بحق باعة لحوم لبيعهم لحوماً مفرومة مسبقاً حيث قامت الدورية بمصادرة الكميات المعروضة وإحالة المخالفين للقضاء للنظر بالمخالفة، مبيناً أن المديرية تتشدد في مثل هذه المخالفات لأنها تمس سلامة المواطن بشكل مباشر.

كما بين السالم أن المديرية نفذت أكثر من ٧٠ دورية منذ بداية رمضان وبمعدل ١٥ دورية لكل يوم مشيراً أنه يتم التركيز في رمضان على الدوريات المشتركة إضافة لتنفيذ دوريات بالتعاون مع الإدارة المركزية في الوزارة حيث تغطي هذه الدوريات معظم مناطق ريف دمشق وخاصة الأسواق الشعبية والمحال في المناطق المكتظة مثل جرمانا وضاحية قدسيا وصحنايا والقطيفة، وأنه تم التوجيه خلال الأيام الأولى من رمضان إلى زيادة الرقابة ومتابعة المواد الغذائية التي يرتفع الطلب عليها في هذه الفترة.

كما أوضح أن الأسواق شهدت خلال الأيام الأولى لرمضان استقراراً نسبياً لجهة الأسعار خاصة المواد الأساسية مثل السكر التي حافظت على أسعار مستقرة لدى معظم التجار، إضافة إلى توافر كل المواد والسلع في الأسواق وعدم وجود ندرة في أي سلعة وخاصة المواد الرمضانية.

وفي دمشق صرح معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمود الخطيب لـ«الوطن» أنه تم إغلاق ١٣ محلاً ومتجراً مخالفاً إدارياً منذ بداية شهر رمضان وضبط ٢٠٠ مخالفة منها ١٧٠ مخالفة تم ضبطها في سوق باب سريجة وحده مبيناً أنه يتم التركيز على هذا السوق لأنه يمثل سوقاً مركزياً لدمشق والعديد من المناطق المحيطة بها وخاصة في الخضر واللحوم ومواد السماتة المختلفة إضافة إلى تغطية الدوريات لجميع أسواق ومحال دمشق وخاصة الرئيسية منها مثل سوق الهال في الزبلطاني.

وعن أبرز المخالفات المضبوطة بين الخطيب أنه تم ضبط ٢٢ مخالفة بحق باعة اللحوم منها ضبطان بحق باعة لحوم لعرضها خارج البراد وهو ما يعرض مادة اللحوم للتلف وتبدل قوامها ومواصفاتها وبالتالي سلامة المادة حيث تم ضبط الباعة الإثنين في سوق باب سريجة وأحالتهم للقضاء وحجز كميات اللحوم المضبوطة، وحول سحب العينات أكد أن هناك ٢٢ عينة تم سحبها لمواد يشتبه في سلامتها من عناصر حماية المستهلك وتم إحالتها للمخابر المختصة لفحصها ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، وحتى الآن لم تصدر النتائج الخاصة بها لأنها تحتاج لأكثر من تحليل، وعن أهم المواد التي يتم التركيز عليها في سحب العينات بين أنها المواد الغذائية بالعموم مع التركيز أكثر على المواد الأكثر طلباً في شهر رمضان وخاصة العصائر التي يزيد استهلاكها في هذا الشهر وهي من المواد التي يرتفع فيها هامش التلاعب بالمواصفات واستخدام مواد غير صحية من منكهات وملونات وغيرها.

وفي حديث لنا مع أحد عناصر دوريات حماية المستهلك في باب سريجة عن معظم المخالفات التي يجري تنفيذها والتي تتصل بالبيع بسعر زائد أشار إلى أن هناك العديد من تجار الجملة يقومون بدفع المخالفات والغرامات المستحقة على بائع المفرق جراء البيع بسعر زائد لقاء عدم الكشف عنهم وتحييدهم عن الضبط التمويني المتصل بعدم تداول فواتير نظامية، وهو ما يدفع العديد من باعة المفرق إلى التستر على مصدر الفاتورة المخالفة لديه وعدم الكشف عن تاجر الجملة الذي نظمها، علماً أن قيمة المخالفة للبيع بسعر زائد هو ٢٥ ألف ليرة لبائع المفرق في حين تصل لدى بائع الجملة إلى ١٥٠ ألف ليرة وهو ما يدفع ببعض تجار الجملة لتعويض بائع المفرق الذي يتعامل معه عن قيمة المخالفة.

## عودة الحركة لسوق الذهب وارتفاع طفيف لمؤشر بورصة دمشق

| علي محمود سليمان

شهد مؤشر بورصة دمشق ارتفاعاً طفيفاً مع نهاية الأسبوع الأول من شهر حزيران الحالي بمعدل ١,٥ نقطة، بالتزامن مع حلول شهر رمضان المبارك حيث بلغ حجم التداول في الأسبوع الأول ٢٠١,٥٧٧ سهماً، بقيمة تداول بلغت أكثر من ٢٩,٥٧ مليون ليرة سورية، من خلال عقد ١١٨ صفقة خلال ٤ جلسات، ليسجل التغير في المؤشر ١,٤٢ نقطة بنسبة تغير بلغت ٠,١٠٪.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير الدراسات والإعلام في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن أن المتعارف عليه انخفاض معدلات التداول في أغلب البورصات وأسواق المال العربية خلال شهر رمضان سواء بالقيم وبالأحجام، حيث تتأثر الأسواق باتجاه المستثمر نحو الاستهلاك بشكل أكبر والابتعاد قليلاً عن الاستثمار في الأوراق المالية.

موضحاً أن بورصة دمشق وخلال الأيام الأولى من شهر رمضان مازالت محافظة على مستوى المعدلات المتوقعة لهذه المرحلة من السنة، ومستمرة بنفس نظام عملها ومواعيد الجلسات ودون أي تغيير خلال شهر رمضان المبارك، لافتاً إلى أن السوق انتهت تقريباً من مرحلة جني الأرباح خلال شهر أيار الماضي، مع استمرار نشر الإفصاحات للشركات المدرجة، حيث وصل عدد الشركات إلى ١٤ شركة نشرت إفصاحاتها وأغلبيتها حققت أرباحاً، وبهذه المرحلة يرتفع المؤشر عادةً ولكنه قد يتأثر بحلول شهر رمضان ويشهد بعض الانخفاض.

وفي سوق الذهب شهد سعر غرام الذهب انخفاضاً بمقدار ٣٠٠ ليرة سورية عن نهاية الأسبوع الماضي حيث كان الذهب قد عاد وسجل ارتفاعاً بسبب الارتفاع في سعر الأونصة الذهبية عالمياً، حيث سجلت الأونصة ليوم أمس ١٢٧٥ دولاراً مرتفعة بحوالي ٣٠ دولاراً، وبذلك يكون غرام الذهب من عيار /٢١/ قد سجل سعراً بـ١٨ ألف ليرة سورية وغرام الذهب من عيار /١٨/ بسعر ١٥٤٢٩ ليرة سورية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح نقيب الصاغة غسان جزماتي أن التسعير تم على أساس دولار وسطي بـ٤٧٥ ليرة سورية، مع عودة الحركة إلى أسواق الذهب بمعدل مبيع نحو ١,٥ كيلو غرام يومياً، مضيفاً بأن المبيع في أغلبه يكون للحلي والمصاغ في حين الطلب على المدخرات منخفض بشكل كبير حيث سجلت الليرة الذهبية السورية سعر ١٥٠ ألف ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية ٦٥٠ ألف ليرة سورية.

ولفت جزماتي إلى أن الارتفاع الحاصل في الأسعار يخفف من مخاوف التهريب، مع التزام كافة الصاغة وأصحاب الورش بعدم بيع الذهب الكسر للتجار والمواطنين، مشيراً إلى بدء تنفيذ الاتفاق الذي تم مع مصرف سورية المركزي لنقل الذهب الكسر من محافظة الحسكة واستبداله بذهب مدموغ من دمشق، لافتاً إلى أن الكميات التي تصل من الحسكة تختلف ولا يوجد رقم ثابت ولكن ما يتم إدخاله يخرج معادل له بالوزن للحفاظ على حركة الذهب ومنع تهريبه.

# أعضاء جمعية سكنية في السويداء يتعرضون لعملية نصب واحتيال من أحد معقبي المعاملات

| عبير صيموعة

ما إن صدر قرار إحداث مكتب فرز عقاري لدى الاتحاد التعاوني في السويداء لإخراج سندات تمليك للمكتتبين ضمن الجمعيات السكنية التابعة للاتحاد حتى تبين أن مشتركي جمعية ٨ آذار السكنية والبالغ عددهم ٥٤ مكتتباً قد تعرض منهم ١٩ مكتتبا لعملية نصب واحتيال من قبل أحد معقبي المعاملات وذلك بالتنسيق والاتفاق مع مجلس إدارة الجمعية الذي أوهمهم بأن تكاليف الفرز تلك ستكلف كل مكتتب منهم ما يزيد على ٥٥ ألف ل. س حيث قام معقب المعاملات بقبض مبلغ ١٠ آلاف كسلفة لعملية الإفراز والتمليك وبما (أن غلطة الشاطر بألف) فقد قام المذكور آنفا بمراجعة مكتب الإفراز بالاتحاد طالبا من رئيسة المكتب هنادة القنطار بتوقيع هذه المعاملات مقابل ٥ آلاف ليرة سورية لكل إضبارة الأمر الذي دفع بها لإعلام رئيس الاتحاد بهذه الواقعة والذي بدوره طلب منها توقيف المعاملات فوراً وطبعا ما حدث أثار حفيظة الأعضاء المكتتبين ولاسيما بعد إحساسهم بالغبن الذي لحق بهم جراء ما ذكر آنفاً خاصة أن رئيس مجلس الإدارة (قبلان. ش) له يد بعملية الابتزاز هذه الأمر الذي دفعهم إلى مراجعة رئيس الاتحاد التعاوني السكني في السويداء طلال العراوي الذي أكد أن عملية الفرز تلك لن تكلف أي عضو منهم سوى ٥ آلاف ل. س بعد أن يكون المكتتب على السكن قد سدد جميع المبالغ والأقساط المترتبة عليه للجمعية، مشيراً أنه تم استدعاء رئيس مجلس الجمعية الذي أكد أن المكتتبين دفعوا مبلغ السلفة طواعية، ومطالباً إياه بتسليم جميع الاضابير إلى الاتحاد لمتابعتها وإفرازها بالشكل القانوني إلا أن ما يدحض صحة كلام رئيس إدارة الجمعية ما أشار إليه الأعضاء المكتتبون الذين أكدوا أن عملية الابتزاز هذه تمت بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة.

من جهته طلال العراوي رئيس الاتحاد التعاوني في السويداء قال إن ما جرى ذكره صحيح مئة بالمئة حيث قمنا باستدعاء رئيس مجلس الإدارة والتحقيق معه وتحذير المكتتبين بعدم دفع أي مبلغ إضافي على الـ١٠ آلاف ليرة سورية التي تم دفعها علماً أن مكتب الإفراز بالاتحاد هو المخول بإتمام هذه الإجراءات.